

Distr.: General
31 March 2010

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون
البند ٦٠ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/64/427)]

٢٢٤/٦٤ - التنمية الزراعية والأمن الغذائي

إن الجمعية العامة،

إذ ترحب بإنشاء هذا البند من جدول الأعمال وبالمناقشات التي جرت في الجمعية العامة بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي،

وإذ ترحب أيضا بعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي في روما في الفترة من

١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،

وإذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١) و جدول أعمال القرن ٢١^(٢)

وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(٥) وتوافق آراء مونتريري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٦) والوثيقة

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د/١٩ - ٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.



الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٧) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري^(٨)،

وإذ تؤكد من جديد الهدف المحدد في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٩) المتمثل في خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية^(١٠) وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد^(١١)، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعياً إلى الإسراع في خفض عدد الناس الذين يعانون نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥، وكذلك الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ترحب بنتائج الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة فيما يتصل بمجموعة المسائل المواضيعية المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية والأرض والجفاف والتصحر وأفريقيا^(١٢)،

وإذ تسلم بأن للزراعة دوراً أساسياً في تلبية احتياجات العدد المتزايد من سكان العالم وأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقضاء على الفقر، وبخاصة في البلدان النامية، وإذ تؤكد أن تكامل واستدامة نهج التنمية الزراعية والتنمية الريفية يشكلان بالتالي عنصرين أساسيين لتحقيق تكامل الأمن الغذائي وسلامة الأغذية بطريقة مستدامة بيئياً،

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدد من يعانون الجوع والفقر يفوق الآن بليون نسمة وهي محنة لا يجوز التغاضي عنها تهدد حياة سدس سكان العالم، معظمهم في البلدان النامية، وكرامتهم وأسباب رزقهم، وإذ تلاحظ أن الآثار المترتبة على قلة الاستثمار لمدة طويلة في الأمن الغذائي والزراعة والتنمية الريفية تفاقمت مؤخراً بسبب عوامل أخرى، منها الأزمات الغذائية والمالية والاقتصادية،

(٧) انظر القرار ١/٦٠.

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(٩) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضاً A/57/499، المرفق.

(١٢) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ٩ (E/2009/29).

وإذ تسعى إلى تحقيق عالم خال من الجوع تطبق فيه البلدان المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني التي اعتمدها مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤^(١٣)، وإذ تؤيد التطبيق العملي للمبادئ التوجيهية استنادا إلى مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة،

وإذ تسلم بأهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مؤاتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، ولتهيئة ظروف تكفل تكافؤ الفرص للجميع في الزراعة عن طريق زيادة الوصول إلى الأسواق والحد كثيرا من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المتماثل، وفقا للولاية المنبثقة من برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة الدولية،

وإذ تشدد على الضرورة الماسة لزيادة الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة مسألتي الأمن الغذائي والتنمية الزراعية باعتبارهما جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية الدولية،

وإذ تسلم بضرورة تعزيز التنسيق الاستراتيجي من أجل التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي بإشراك جميع الجهات الفاعلة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لترشيد الإدارة وتحسين تخصيص الموارد وتجنب ازدواجية الجهود وتحديد الثغرات في تلك الجهود،

وإذ تسلم أيضا بأن الالتزام بحل أزمة الغذاء العالمية على سبيل الاستعجال كان حافزا على تعزيز التنسيق والإدارة على الصعيد الدولي في مجال الأمن الغذائي، من خلال الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، التي تمثل فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي عنصرا رئيسيا، وإذ تكرر تأكيد ضرورة تحسين الإدارة العالمية بالاستفادة من المؤسسات الموجودة وتعزيز الشراكات الفعالة،

وإذ لا يزال يساورها قلق بالغ إزاء التقلب الشديد في الأسعار العالمية للأغذية، بما في ذلك أسعار السلع الغذائية الأساسية، بسبب عوامل منها مشاكل هيكلية ومؤسسية،

وإذ لا يزال يساورها قلق بالغ أيضا لأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتغير المناخ وأزمة الغذاء تمثل تحديا خطيرا في مجال مكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل تحقيق الأمن الغذائي وبلوغ هدف خفض عدد الناس الذين يعانون

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الدورة السابعة والعشرون بعد المائة، روما، ٢٢-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (CL 127/REP)، التذييل دال؛ انظر أيضا E/CN.4/2005/131، المرفق.

نقص التغذية إلى النصف في أجل لا يتعدى عام ٢٠١٥، وكذلك الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تكرر التأكيد على أن لأزمة الغذاء العالمية أسباباً متعددة ومعقدة وأن عواقبها تقتضي من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي استجابة شاملة ومنسقة، بما في ذلك وضع حلول سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وتقنية، في الأجل القصير والمتوسط والطويل،

وإذ تنوّه بالعمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي،

وإذ تنوّه أيضاً بالعمل الذي تضطلع به فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية،

وإذ ترحب بتعيين الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأمن الغذائي والتغذية، مؤخرًا،

وإذ تحيط علماً بالأعمال التي ستضطلع بها عدة جهات، منها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بشأن متابعة المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، نظراً إلى صلته بمسألة الأمن الغذائي،

وإذ تلاحظ عقد منتدى الحبوب العالمي في ٦ و ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في سان بيترسبورغ، الاتحاد الروسي،

وإذ تشدد على أن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور فعال في بناء توافق آراء عالمي إزاء معالجة المسائل المتعلقة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام^(٤)؛

٢ - **ترحب** باعتماد إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، وتلاحظ مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام التي وردت في الإعلان؛

٣ - **تؤكد** أن الأمن الغذائي مسألة أساسية في القضاء على الفقر والصحة العامة والنمو الاقتصادي المستدام، وتؤكد ضرورة وضع نهج شامل ثنائي المسار لمعالجة مسألة الأمن الغذائي يتضمن اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فوراً للجوع الذي تعاني منه أكثر الفئات ضعفاً ووضع برامج للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية في

(٤) A/64/221.

الأجلين المتوسط والطويل بهدف القضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بطرق منها الأعمال التدريجي للحق في الغذاء؛

٤ - **تؤكد أيضا** أن تحقيق الأمن الغذائي لكل فرد يستند أساسا إلى تعزيز وتنشيط القطاع الزراعي في البلدان النامية، حيث تعتبره الحكومات من أولوياتها، بوسائل منها زيادة الدعم الدولي وهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات وتمكين صغار المزارعين والشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية الأخرى، وتؤكد ضرورة إشراك المرأة بشكل خاص في صنع القرار؛

٥ - **تشدد** على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين الزراعة والأمن الغذائي وسياسات واستراتيجيات التنمية على المستويين الوطني والدولي، بوسائل منها تحديد أولويات الزراعة والأمن الغذائي وجعلها جزءا لا يتجزأ من السياسات المتعلقة بالتنمية؛

٦ - **تشجع** الجهود المبذولة على جميع المستويات من أجل تهيئة بيئة مؤاتية قوية لتعزيز الإنتاج والإنتاجية والاستدامة في الزراعة وإيجاد سلاسل قوية للأنشطة الزراعية المولدة للقيمة وتحسين وصول المزارعين والصناعات الزراعية إلى الأسواق والمشاركة فيها؛

٧ - **ترحب** بتعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والمالية والاقتصادية الدولية من أجل زيادة فعاليتها، وفقا لولاية كل منها، وتعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في دعم وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

٨ - **تعرب عن تأييدها** للمبادرات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الإدارة الرشيدة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي، وللشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية التي ستسعى إلى توفير تنسيق استراتيجي للجهود المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي بالاستفادة من الهياكل القائمة وكفالة اشتراك الجميع وتعزيز قيام نهج حقيقي شامل على أساس الخبرة الميدانية وعمليات التنمية؛

٩ - **ترحب** بجهود لجنة الأمن الغذائي العالمي بوصفها منتدى للمناقشة والتنسيق لتعزيز العمل التعاوني من أجل كفاءة إسماع أصوات جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما أصحاب المصلحة الأكثر تضررا من انعدام الأمن الغذائي، وتأييد الأدوار المهمة التي تضطلع بها اللجنة، وبخاصة في مجالات التنسيق على الصعيد العالمي والتقريب بين السياسات وتيسير تقديم الدعم والمشورة إلى البلدان والمناطق، وتؤكد أن اللجنة ستضطلع

تدرجياً، في سياق خطة التنفيذ التي وضعت لإصلاحها، بأدوار إضافية مثل تعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والإقليمي وتعزيز المساءلة وتبادل أفضل الممارسات على جميع المستويات ووضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية؛

١٠ - **تشدد** على ضرورة توفير تمويل مطرد وزيادة الاستثمارات الموجهة نحو تعزيز الإنتاج العالمي من الأغذية، وتدعو إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي؛

١١ - **تؤكد** الضرورة الماسة لزيادة الحصص المخصصة للزراعة والأمن الغذائي من المساعدة الإنمائية الرسمية على أساس الطلبات القطرية، وتشجع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية على القيام بذلك؛

١٢ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتكثيف الاستثمارات العامة والخاصة في القطاع الزراعي، بوسائل منها الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

١٣ - **تشجع** بذل الجهود الدولية والإقليمية والوطنية من أجل النهوض بقدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، وتعزيز إنتاجية المحاصيل الغذائية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعده؛

١٤ - **تشدد** على أهمية المحافظة على الفوائد الناجمة عن استخدام الموارد الجينية والوصول إليها وتقاسمها بشكل عادل ومنصف، وفقاً للقوانين الوطنية والاتفاقات الدولية؛

١٥ - **تؤكد** من جديد ضرورة تعبئة الموارد اللازمة لزيادة الإنتاجية، بما في ذلك استعراض التكنولوجيا البيولوجية وغيرها من التكنولوجيات الجديدة والابتكارات المأمونة والفعالة والمستدامة بيئياً وإقرارها واعتمادها؛

١٦ - **تشجع** إجراء البحوث في مجالي الأغذية والزراعة، بما في ذلك البحوث الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتيسير الوصول إلى نتائج البحوث وإلى التكنولوجيات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بوسائل منها مراكز البحوث الدولية للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وغيرها من منظمات البحوث الدولية والإقليمية المعنية؛

١٧ - **تسلم** بأن تكنولوجيا الزراعة المستدامة المناسبة والمعقولة التكلفة يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في مساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأمن

الغذائي العالمي، وتهيب بالمجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز التنمية ونقل التكنولوجيا والمعارف التقنية المناسبة إلى البلدان النامية بشروط يتفق عليها؛

١٨ - تؤكد أهمية تعزيز التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وزيادة الدعم المقدم من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع التعاون في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

١٩ - تشجع الجهود المبذولة على جميع المستويات من أجل إنشاء وتعزيز تدابير وبرامج الحماية الاجتماعية، بما فيها شبكات السلامة الاجتماعية الوطنية وبرامج الحماية للمحتاجين والضعفاء، مثل تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويل النقدي والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأم والطفل؛

٢٠ - تؤكد أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحت الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية على تشجيع مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين والنساء، في أسواق المجتمعات المحلية والأسواق المحلية والإقليمية والدولية؛

٢١ - تشدد على أهمية تقديم المساعدة الغذائية والإنسانية المأمونة في حالات الطوارئ ووصول تلك المساعدة دون عوائق وتقديم الدعم إلى أكثر الفئات ضعفاً، وتدرك مدى أهمية شراء الأغذية محلياً لدعم الأسواق المحلية، وتؤكد ضرورة إزالة القيود المفروضة على الصادرات من الأغذية أو إلغاء الضرائب الباهظة على الأغذية المشتراة لأغراض إنسانية غير تجارية، وتؤكد الفوائد التي يسفر عنها التشاور بشأن أية قيود جديدة والإشعار بها؛

٢٢ - تحث الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إليها على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة في الأسواق العالمية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

٢٣ - تقر بالضرورة الماسة لاحتتام جولة الدوحة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بنجاح وفي الوقت المناسب، بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق نتائج طموحة وشاملة ومتوازنة باعتبار ذلك أمراً أساسياً لتحسين الأمن الغذائي، وتؤكد من جديد التزامها بذلك؛

٢٤ - تسلم أيضا بضرورة أن تشرع أفريقيا في ثورة حضراء للمساعدة في النهوض بالإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية والأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي، وترحب باضطلاع البلدان الأفريقية بدور ريادي في اتخاذ مبادرات للتصدي للتحديات التي تعترض سبيل تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ولتحقيق الأمن الغذائي، مثل البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الذي يمكن أن يوفر إطارا يجري عن طريقه تنسيق الدعم المقدم في مجالي الزراعة والأمن الغذائي، وهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ البرامج المختلفة في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١٥)؛

٢٥ - تؤكد من جديد الالتزام بإحداث تحول أساسي وحاسم في اتجاه زيادة الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي في الزراعة في البلدان النامية في الأجل القصير والمتوسط والطويل، وترحب بالالتزام الذي أبداه الزعماء الأفارقة في إعلان مابوتو المتعلق بالزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا بزيادة حصة النفقات المخصصة للزراعة والتنمية الريفية في ميزانياتهم بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة، وتشجع المناطق الجغرافية الأخرى على التعهد بالتزامات مماثلة محددة زمنيا؛

٢٦ - تلاحظ، في هذا الصدد، اعتماد إعلان ويندهوك الوزاري الرفيع المستوى بشأن الزراعة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات وتحقيق ثورة حضراء مستدامة، في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩^(١٦)؛

٢٧ - تلاحظ التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وهيب، في هذا الصدد، بالدول اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية بنسبة أكبر لدى الشعوب الأصلية؛

٢٨ - تكرر تأكيد أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي مسؤولية وطنية، وأن أي خطط لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يتعين أن توضع وتحدد وبمسك بزمام أمرها وتوجه في إطار وطني وأن تبني على أساس من التشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، وتحت الدول الأعضاء على إعطاء الأمن الغذائي أولوية عليا وأن تجسد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

(١٥) A/57/304، المرفق.

(١٦) انظر A/63/740، المرفق.

٢٩ - **تعترف**، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها البلدان النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ سياسات وتدابير طويلة الأجل تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، مثل صندوق الأمن الغذائي التابع لبعض بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومبادرة تحرير أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الجوع في عام ٢٠٢٥ التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي التاسع والعشرون لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في كاراكاس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ ومؤتمر القمة الرئاسي بشأن السيادة والأمن الغذائي: الغذاء من أجل الحياة، المعقودة في ماناغوا في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨ وإعلان سرت بشأن الاستثمار في الزراعة من أجل النمو الاقتصادي والأمن الغذائي الذي اعتمد في الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المعقود في سرت، الجماهيرية العربية الليبية في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وبرنامج الطوارئ لتحقيق الأمن الغذائي العربي الذي استهل في مؤتمر القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعقود في الكويت في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ واحتياطي الأمن الغذائي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والإطار المتكامل للأمن الغذائي وخطة العمل الاستراتيجية للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛

٣٠ - **تشدد** على أهمية المبادرات التي قام بها المجتمع الدولي والالتزامات التي تعهد بها من أجل تعزيز تنمية القطاع الزراعي والأمن الغذائي في البلدان النامية، وأهمية تحقيق هذه المبادرات والالتزامات وتنفيذها بالكامل في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها؛

٣١ - **ترحب**، في هذا الصدد، بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الذي عقد في لاكويلا، إيطاليا في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بالعمل بالمستوى والسرعة المطلوبين لتحقيق الأمن الغذائي العالمي المستدام^(١٧)، وترحب بالالتزامات التي أعلنتها البلدان الممثلة في مؤتمر قمة لاكويلا من أجل تحقيق هدف جمع ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى ثلاث سنوات من خلال هذه الاستراتيجية الشاملة المنسقة والمركزة على التنمية الزراعية المستدامة؛

٣٢ - **تدعو** جميع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى التعاون بنشاط وبشكل منسق في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي التي اعتمدت في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وتحت جميع الهيئات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة على القيام بذلك؛

(١٧) انظر A/63/927-S/2009/358، المرفق.

٣٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل إجراء متابعة ميدانية منسقة لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي في سياق نظام المنسقين المقيمين، آخذاً في الاعتبار المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة؛

٣٤ - **تدعو** رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى أن يضمن التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، معلومات عن تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتحقيق رؤية اللجنة وعن التقدم المحرز في ذلك؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين تقريراً عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي يبرزها هذا القرار وعن التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي؛

٣٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورها الخامسة والستين البند المعنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي" وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

الجلسة العامة ٦٦

٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩